القطاع السياحي الجـزائري واستراتيجية النمو غير المتوازن

أ/توفيق بن الشيخ
جامعة قالمة

الملخص :

اعتمدت التنمية الاقتصادية في الجزائر على استراتيجية النمو غير المتوازن، بإعطاء قطاع السياحة أولوية ضمن برامج التنمية، وتم تقيم هذه الاستراتيجية بتحليل الارتباطات والمضاعفات. وقد بينت النتائج محدودية هذه الاستراتيجية، بسبب الترابط الضعيف لقطاع السياحة مع بقية القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي الجزائري، الترابط القطاعي، استراتيجية النمو غير المتوازن، الارتباطات، المضاعفات.

Abstract :

le développement économique en Algérie a adopté sur la stratégie de croissance déséquilibrée, et Donner la priorité au secteur du tourisme dans les programmes de développement, et ont été évalués ces analyses stratégiques des liens et des multiplicateurs. Les résultats ont montré la limite de cette stratégie, en raison de la faible corrélation de secteur du tourisme avec le reste des secteurs économiques.

Key words: Secteur du tourisme Algerian. Liens Sectoriels, Stratégie de la Croissance Déséquilibrée, Liens, Multiplicateurs.

المقـــــدمة:

يعد الاقتصاد الجزائري من اقتصاديات النفطية التي تتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط، ذلك أن هذه الثروة النفطية تساهم في الاقتصاد بأكثر من الثلث في الناتج المحلي الاجمالي وبأكثر من 95% من إجمالي الصادرات، وأكثر من ثلثي إيرادات الموازنة العامة للدولة، كما أنها المصدر الوحيد للنقد الأجنبي، إن هذا الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على مصدر وحيد، كل هذه المتغيرات جعلت من الضروري مراجعة الاستراتيجيات التنموية المطبقة، والبحث عن بدائل متاحة خارج قطاع المحروقات. وذلك لرفع مساهمة القطاعات والفروع في الاقتصاد الوطني للتخلص التدريجي من ظاهرة الاعتماد الشديد على النفط.

إشكالية البحث:

وفي هذا السياق، تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة كأولوية وطنية، والذي من شأنها أن تلعب الدور المحوري في تنشيط عدد من القطاعات والصناعات الأخرى، كصناعة الأغذية وصناعة البناء والأشغال العمومية، وغيرها من مستلزمات النشاط السياحي. ناهيك عن أهميته في تحسين مؤشرات اقتصادية كلية، وهذا ما أكده طالب الرفاعي الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة في رسالة موجهة للجزائريين: "**الجزائر بلد واعد، وبإمكانه أن يصبح وجهة سياحية كبيرة، السياحة هي البترول الحقيقي لجزائر الغد، والذي لا يستنفذ، فبمقدوره اجتذاب رأس المال الأجنبي، وتوظيف رأس المال المحلي مما يؤدي إلى المساهمة في تخفيف البطالة، وتقليل عجز ميزان المدفوعات وتحفيز صناعات أخرى، ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالسياحة**"[1].

لهذا جاءت اشكالية البحث حول:

هل يمكن للقطاع السياحي الجزائري أن يقود التنمية في ظل انخفاض أسعار النفط؟

فرضية البحث:

للإجابة على الاشكالية المطروحة أعلاه، يمكن صياغة الفرضية التالية:

-في ظل الامكانيات السياحية التي تمتلكها الجزائر من جهة، ونظرا للإصلاحات التي شهدها هذا القطاع من جهة، فإنه يمكن اعتبار القطاع السياحي قائدا لعملية التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

- إبراز وضعية القطاع السياحي ضمن التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.
- إعطاء الأولوية للسياحة ليكون قطاعا بديلا في مواجهة انهيار أسعار النقط الراهنة.

ولأهمية هذا الموضوع تم معالجته في محورين كما يلي:

أولا: استـــــراتيجية النمو غير المتوازن.

ثانيا: النموذج الرياضـــي للتداخل القطـاعي.

ثالثا: نتائج السياسات الاقتصادية المطبقة

أولا:استراتيجية النمو غير المتوازن وحدود الاستفادة بها[2]:

1-1- استراتيجية النمو غير المتوازن:

إن استراتيجية التنمية القائمة على مفهوم القطاع القائد، هي استراتيجية تنموية معروفة باستراتيجية النمو غير المتوازن للاقتصادي (أ.**هيرشمان ،1958**) والتي مفادها إعطاء الأولوية لقطاع أو بضعة قطاعات في الاقتصاد تتميز بقدرة ديناميكية عالية وتأثير فعال في تعميق الترابط القطاعي في الاقتصاد.

وتتلخص افكار هذه الاستراتيجية في النقاط التالية[3]:

أ- توجيه جزء معين من الاستثمارات كحد ادنى لقطاعات الانتاج.

ب- التركيز على عدد محدود من الصناعات القائدة :

* الصناعات التي لها آثار دفع للأمام (استخدام مخرجاتها في إنشاء صناعات اخرى)

* الصناعات التي لها آثار دفع إلى الخلف (التي يؤدي استخدام مدخلاتها إلى تشجيع إنشاء الصناعات الأساسية لها).

ج -استهداف نمو غير متوازن يؤدي إلى سلسلة من الاختلالات التوازن تكون محفزا للاستثمار وعاملا مساعدا على توفير الفرص المناسبة لاتخاذ قرارات الاستثمار.

فعملية التنمية تتحقق عن طريق الاختلالات التي تحدث في التوازن، حيث يؤدي كل اختلال إلى عملية تصحيح والتي تؤدي بدورها إلى اختلال يسمح باتخاذ قرارات أخرى وهكذا.

ويمكن إحداث ذلك الاختلال بين القطاعات من خلال سياستين:

* سياسة اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر : إذ تؤدي هذه السياسة الى اختناقات في رأس المال الاجتماعي تكون دافعا ومحفزا للاستثمار فيه.

* سياسة اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي[4]:

فالفائض في خدمات رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى حدوث اختناقات في قطاعات الإنتاج المباشر الأمر الذي يتطلب ضرورة تصحيحه كما أن ذلك الفائض يحفز على الاستثمار في صناعات أخرى لانخفاض تكاليفها وارتفاع عائدتها.

1-2- حدود الانتفاع من استراتيجية النمو غير المتوازن:

رغم الاهمية التحليلية لهذه النظرية في مجال توجيه الاستثمارات إلا أنها تعرضت الى العديد من الانتقادات التي لا تقلل من أهمية تكييفها وسوف نذكر بعضا منها فيما يلي:

أ- تنطلق وترتكز إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحليلها من الواقع الذي مرت به البلدان الاوروبية سواء من حيث الاختلالات وبعض القطاعات القائدة أومن حيث الاطار الذي تميز به النمو من حيث التلقائية ودور السوق، مع العلم بأن الظروف الزمانية والمكانية قد اختلفت تماما وبالتالي يصعب الوصول الى نفس النتائج.

ب- ان وضعية الاختلال في الاقتصادات النامية والاقتصاد الجزائري تؤدي الى المزيد من الاختلالات عند تطبيق هذه الاستراتيجية، الامر الذي قد يؤدي الى تخفيفها عن طريق الواردات وما يترتب على ذلك من امتصاص للموارد المحققة عن طريق الصادرات

ج- قيام استراتيجية النمو غير المتوازن على افتراضات غير واقعية مثل الافتراض بوجود مرونة كافية في الجهاز الانتاجي وتوفر درجة عالية من الميل للادخار، خاصة في الواقع الحالي للاقتصادات النامية.

د- مشكلات لم تعالج ضمن هذه النظرية كالاستخدام التكنولوجي وضيق الاسواق ومنهج التنمية، ودور الدولة.

هـ- ان القيد على النمو ليس هو ضعف القدرة على الاستثمار وطبيعة الحوافز المتعلقة بقرارات الاستثمار بقدر ما توجد هناك قيودا أخرى تتعلق بعرض الموارد المالية والمادية والكفاءة المتعلقة بتنفيذ قرارات الاستثمار لمواجهة الاختلالات.

و في جميع الحالات فإن الأمر يتطلب عملية تكييف لتلك النظرية مع واقع الاقتصاديات النامية، والاقتصاد الجزائري حتى تتم معالجة الطلب الكلي الكبير الذي يترتب عن تنفيذ تلك البرامج ومحاولة ربطه بخطة محددة ودقيقة تؤدي الى توسيع الجهاز الإنتاجي الداخلي ليكون قادرا على تأمين مدخلات المشاريع المبرمجة.

ثانيا: النموذج الرياضي للتداخل القطاعي:

التداخل القطاعي يهتم بدراسة العلاقات الكمية بين القطاعات الاقتصادية، وهو مسألة في غاية الأهمية لما له من تأثير على تحليل وفهم واقع المعاملات بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، ومدى اعتماد كل قطاع على القطاعات الإنتاجية الأخرى[5]، وبالتالي فهو يساهم في تصريف الإنتاج وخلق القيمة المضافة.

2- 1- روابط الجذب الامامية المباشرة:

هذه الروابط تمثل نسبة مبيعات القطاع i من مخرجاته لمختلف الفروع الإنتاجية التي تستخدم هذه المخرجات كمدخلات وسيطة في أنشطتها إلى مجمل مخرجات ذلك القطاع. وتقاس هذه الروابط وفقا لليونتيف[6] من خلال مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج، حيث خانات صفوفها تعبر عن الروابط الأمامية المباشرة"Ai "ونكتب[7]:

Aij=Xij/Xj ……..(1) اي بواسطة Ai= $\sum_{i=1}^{n} Aij$

حيث : [A] تعبر عن مصفوفة المعاملات الفنية المباشرة.

يحقق الجدول الجزائري للتشابك بين الفروع الإنتاجية والمنظم سنة 1989 المبادئ الأساسية[8] التي نادى بها الاقتصادي ليونتيف؛ ويضم الجدول الأقسام الثلاثة الموجودة في جدوله إضافة لجزء رابع يعرض الموارد، كما يلي[9]:

1-قسم الموارد يستعرض جميع الموارد التي حصلت عليها البنية الإنتاجية خلال السنة.

2-قسم التبادلات الوسيطة بين الفروع الإنتاجية المكونة لبنية القطاعات الوطنية.

3-قسم الطلب النهائي أو الاستعمال النهائي.

4-قسم القيمة المضافة للفروع الإنتاجية.

2-2- روابط الجذب الخلفية المباشرة:

تمثل هذه الروابط نسبة إجمالي المدخلات من السلع والخدمات الوسيطة للقطاع j من مجمل القطاعات التي لها علاقة تبادلية مع القطاع j . ويعبر عنها[10]:

Aj=xij/xj……..(2)

تحسب هذه الروابط من خلال مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج "Aij" بالاعتماد على اعمدة هذه المصفوفة .

2-3-روابـــط الجذب الكلية:

ان استراتيجية التنمية تهتم بدرجة ارتباط القطاعات الإنتاجية، وعليه فإن الارتباطات المباشرة تظهر من مصفوفة المعاملات الفنية **(A)** والارتباطات المباشرة زائد الارتباطات غير المباشرة تظهر من مقلوب ليونتيف.[11].

وتدل مضاعفات الإنتاج (المعرفة بكونها المجموع العمودي لمقلوب مصفوفة ليونتيف) بوضوح على الارتباطات الخلفية وباستعمال مجموع اسطر مقلوب مصفوفة ليونتيف فان مضاعفات الإنتاج تعطى بالعلاقة: $(I-A)^{-1}i$

ويظهر ذلك التأثير على النشاط الإجمالي لكل قطاع، عندما يزيد كل قطاع من طلبه النهائي بوحدة واحدة، وهو عادة ما يدعى بحساسية القطاع' [12].

ويمكن افتراض أن المدخلات الوسيطة متناسبة مع مجموع الإنتاج، يمكن افتراض انها متناسبة مع المدخلات **(جونز 1976)** اي بدل استعمال[13]: $X_{ij}=a_{ij}\,X_j$ يمكن استعمال: $X_{ij} = b_{ij}\,X_i$

ويعني ان التدفقات الوسيطة تكون منقادة للعرض بدل الطلب. لكن اذا عرفنا المصفوفة B فان مجموع الأسطر لمقلوب B تعبر عن مقاييس الارتباطات الامامية أي: $(I-B)^{-1}$

2-4-المضـــاعفات:

2-4-1-مضاعفات الإنتاج:

يعرف مضاعف الإنتاج بأنه التغير الذي يحدث في الإنتاج الإجمالي الناتج عن تغير وحدة واحدة من الطلب النهائي في قطاع ما. وبافتراض ثبات العوائد، فان التأثير على الاقتصاد يبدو عندما نضرب مقلوب ليونتيف بشعاع الطلب النهائي الذي له وحدة واحدة في القطاع المعني وصفرا في الفروع الأخرى، أي ان شعاع مضاعف الإنتاج هو [14]: $i'(I-A)^{-1}$

ومن المهم إدراك الدلالة الاقتصادية لمعاملات مقلوب ليونتيف. فهذه المعاملات تحسب انطلاقا من المعاملات a_{ij} يمثل كل معامل من معاملات مقلوب ليونتيف إنتاج الفرع i الضروري لإنتاج وحدة واحدة من الطلب النهائي، من المنتوج j ، وتؤثر هذه الزيادة الوحدوية في الطلب النهائي مباشرة وكذلك بطريقة غير مباشرة على الفرع i .

اذا كان: **i=j:** فيجب على الفرع المعني ان يلبي في نفس الوقت الطلب النهائي والاحتياجات من الاستهلاك الوسيط من منتوجه من طرف الفروع. اما عندما يكون: **j≠i** : فان الإنتاج i لا يتأثر إلا بطريقة مباشرة، في هذه الحالة يجب على الفرع i ان يقدم مدخلات وسيطة اضافية لكل القطاعات الأخرى .

2-4-2-مضاعفات الدخل :

يعرف الدخل الذي يولده تغير في الطلب النهائي بقيمة دينار واحد بأنه: $W'(I-A)^{-1}$

حيث أن كل عنصر من 'W هو معدل الأجور و الرواتب الى الإنتاج الإجمالي لكل قطاع، أي معامل دخل العمل، لكن احد أحسن مقاييس الترابط يمكن في النظر الى مجموع الدخل المباشر وغير المباشر المتولد بالنسبة لكل دينار من الدخل المتولد. لذلك فان مضاعف الدخل بالنسبة للقطاع j تكون فيه التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للدخل كصورة ، والدخل المباشر كمخرج: $w'(I-A)^{-1}w^{r-1}$

حيث ان w هي المصفوفة القطرية التي يكون فيها الشعاع w القطر الرئيسي، ويكون في الباقي صفر.

وفيما يلي قائمة الفروع الإنتاجية المكونة للقطاع الإنتاجي الوطني لعام 1989[15]:

1- زراعة، الغابات، الصيد	10- صناعة الأغذية الزراعية
2- مياه و طاقة	11- المنسوجات ، الملابس ،الجوارب

3-	النفط و الغاز	12-	جلود و أحذية
4-	الخدمات النفطية والأشغال العامة	13-	خشب ،ورق ،فلين
5-	المناجم والمحاجر	14-	صناعات مختلفة
6-	الحديد والصلب والكهرباء الميكانيك	15-	النقل والمواصلات والتجارة
7-	مواد البناء	**16-**	**فنادق، مقاهي ومطاعم**
8-	بناء وأشغال عمومية	17-	خدمات تموين الشركات
9-	كيمياء ،المطاط ،البلاستيك	18-	خدمات تموين العائلات

يمكن الإشارة إلى أن المحاسبة الوطنية الجزائرية مثلت نشاط التجارة على مستوى الاقتصاد بفرع خاص يستعمل مدخلات وسيطة و أولية كباقي الفروع الإنتاجية لكنه لا يملك إنتاجا[16] ، وعليه تم ضمه لفرع النقل و الاتصالات.

ثالثا: نتـــــائج السياسة الاقتصادية المطبقة:

3-1- نتـــــــائج المضاعفات:

3-1-1- مضـــاعف الإنتاج:

نلاحظ من الجدول ادناه الذي يبين مضاعف الإنتاج للاقتصاد الجزائري لسنة 2014، قد انحصر هذا المضاعف بين 1,91665 دج بالنسبة لفرع الخدمات النفطية والأشغال، وبين 1,00350دج بالنسبة لقطاع خدمات تموين الشركات. واحتل قطاع الفنادق والمطاعم. الرتبة الثامنة بـ1,19668دج، الشيء الذي يستدعي **الاهتمام الفعلي بقطاع السياحة.**

جدول(2): مضاعف الإنتـــــــــاج لعام 2014.

القطاع	مضاعف الانتاج	الترتيب	القطاع	مضاعف الانتاج	الترتيب
1	699081,	14	10	56511,4	5
2	76441,4	3	11	903371,	6
3	264161,	11	12	028191,	9
4	66511,9	1	13	242061,	15
5	032181,	10	14	41151,0	16
6	31821,0	17	15	28831,4	4
7	97851,2	7	**16**	**819661,**	8
8	168471,	2	17	35001,0	18
9	67901,1	13	18	34521,1	12

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لعام 2014.

3-1-2- مضاعف الدخل:

جدول(3): مضاعف الدخـــــــــــل لعام 2014.

القطاع	مضاعف الدخل	الترتيب	القطاع	مضاعف الدخل	الترتيب
1	75120,0	10	10	83600,0	14
2	702160,	11	2	98440,0	9
3	8220,01	12	17	08820,0	12
4	194160,	13	3	52300,0	15
5	5750,0	14	8	95600,0	13
6	1110,01	15	18	74950,1	4
7	537090,	**16**	7	**88200,1**	6
8	35510,2	17	1	10820,0	11
9	87710,0	18	16	74730,1	5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لعام 2014.

من الجدول اعلاه نجد مضاعف الدخل قد انحصر ما بين 0,21355دج لفرع بناء وأشغال وبين 0,01111 دج لفرع صناعة الحديد والصلب، أما القطاع السياحي فقيمته 0.10288دج.

3-2- نتـائج الارتباطات:

يعتمد المؤشر على قسمة الارتباط الخلفي والأمامي لكل قطاع على المتوسط للاقتصاد:

الروابط الأمامية $\mathbf{U_i^f = n \sum_j^n z_{ij} / \sum_i^n \sum_j^n z_{ij}}$....(3)

الروابط الخلفية $\mathbf{U_j^b = n \sum_i^n z_{ij} / \sum_j^n \sum_i^n z_{ij}}$.....(4)

حيث ان : n تمثل عدد القطاعات ، و z_{ij} : تمثل عناصر مقلوب مصفوفة ليونتيف.

(U_j^b) تتمثل في قدرة القطاع على خلق الطلب. وتعد قيمة هذه الروابط قوية اذا زادت عن الواحد الصحيح [17] ، وهذه الروابط وصفت بالتغيرات المتتالية في جميع نشاطات القطاعات الإنتاجية المستخدمة لمخرجات القطاع أ، والمترتبة عن التغير الحاصل في نشاط هذا القطاع [18]. وإذا كانت (U_i^f) اكبر من الواحد الصحيح فان هذا القطاع يتمتع برابطة جذب امامية قوية.

ويمكن تحديد مؤشر الترابط بأنه قوي أو متوسط أو ضعيف كما يلي [19]:

1 ≥ مؤشـــر الترابط	**<=**	**قـــوي**
0.9 ≥ مؤشـــر الترابط < 1	**<=**	**متوسط**

مؤشـــر الترابط < 0.9	=>	ضعيف

الارتباطات المباشرة تظهر من المصفوفة "A" والارتباطات المباشرة وغير المباشرة تظهر من مقلوب مصفوفة ليونتيف[20]. وعند الاعتماد بنسبة كبيرة على مستلزمات الإنتاج في إنتاج السلع، فان التأثيرات غير المباشرة تكون لها أهمية كبيرة [21].

3-2-1- روابط الجذب الأمامية والخلفية الكلية:

إن التقييم الحقيقي لقطاع السياحة يجب أن يتعدى المؤشرات الكلية، حيث يجب النظر الى هذا القطاع من خلال طبيعة خدماته وأهميتها والعلاقات التشابكية التي تربطه بباقي أنشطة الاقتصاد الوطني[22]. فإذا تمتع أي قطاع بروابط جذب أمامية **قوية** وخلفية **قوية**، يعتبر" **قطاعا قائدا**" في تحريك التنمية الاقتصادية. إن الاهتمام بعدد العلاقات بين الفروع الإنتاجية إلى جانب النسب المعبرة عن شدّة اندماجها يساعد على تكوين تصور للبنية الإنتاجية، وكذا تشخيص دور كل فرع ضمن التشابك [23].

من الجدول أدناه، نجد ان قطاع الفنادق والمطاعم ليس قطاعا قائدا، وذلك لتمتعه بروابط أمامية **ضعيفة** وخلفية **متوسطة**. حيث احتل الموقع الرابع عشر بقيمة روابطه الأمامية0.84855دج، واحتل الموقع الثامن بروابطه الخلفية بـ0.91863دج، علما أن للترابط الخلفي أهمية تفوق الترابط الأمامي. وهذا يستدعي تأهيل القطاع السياحي وتنميته وبالأخص من جانب مدخلاته .

جدول (4): روابـــــــــط الجذب الكلية لعام 2014.

		الروابط الامامية الكلية			الروابط الخلفية الكلية	
	القـــــــــطاع	المؤشر	الترتيب		المؤشر	الترتيب
1	زراعة، الغابات، الصيد	1,1591	2		0,83309	14
2	مياه و طاقة	1,13122	5		1,11249	3
3	النفط و الغاز	1,15788	3		0,8917	11
4	الخدمات النفطية والأشغال العامة	1,06199	7		1,47585	1
5	المناجم والمحاجر	0,75358	17		0,9054	10
6	الحديد والصلب والكهرباء الميكانيك	1,07276	6		0,78366	17
7	مواد البناء	1,00519	8		1,00096	7
8	بناء وأشغال عمومية	0,85447	13		1,13112	2
9	كيمياء ،المطاط ،البلاستيك	1,13214	4		0,84843	13

10	صناعة الأغذية الزراعية	0,8907	11		1,08771	5
11	المنسوجات ، الملابس ،الجوارب	1,16189	1		1,05934	6
12	جلود و أحذية	0,93955	9		0,91312	9
13	خشب ،ورق ،فلين	0,93384	10		0,81406	15
14	صناعات مختلفة	0,79229	15		0,80762	16
15	النقل والمواصلات والتجارة	0,86680	12		1,10106	4
16	**فنادق ،مقاهي ومطاعم**	**0,84855**	**14**		**0,91863**	8
17	خدمات تموين الشركات	0,78291	16		0,76843	18
18	خدمات تموين العائلات	0,73521	18		0,86134	12

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لعام 2014.

والجدول التالي يبين خصائص الفروع الإنتاجية وفقا للروابط الكلية لعام 2014.

الجدول (5) : خصـــائص الفروع الانتاجية للاقتصاد الوطني لعام 2014

		روابـــــــــــــط الجذب الأمامية		
		قوية	متوسطة	ضعيفة
روابـــط الجذب الخلفية	قوية	. 7.4.11. 2	10. 15	8
	متوسطة	3	12	16.5
	ضعيفة	.9.6.1	13	17. 14.

المصدر: بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لعام 2014.

نلاحظ من الجدول أعلاه ان كلا من فرع الخدمات النفطية، المياه والطاقة ، مواد البناء، المنسوجات والملابس، مؤهلة لتكون **قطاعات قائدة** لعام 2014.

روابط الجذب الأمامية المباشرة لعام 2014: 3-2-2-

نلاحظ من الجدول أدناه أن جميع قيم هذه الروابط متدنية حيث تراوحت ما بين 0,69117 و0,00435. بما في ذلك القطاع السياحي والذي احتل المرتبة الخامسة عشر.

جدول (7) : روابط الجذب الأمامية المباشرة في الاقتصاد الجزائري لعام 2014.

القطاع	الروابط الأمامية المباشرة	الترتيب	القطاع	الروابط الأمامية المباشرة	الترتيب
1	542350,	5	10	292360,	4
2	87810,2	8	11	033280,	7
3	117690,	1	12	07430,0	13
4	00610,1	11	13	609160,	9
5	63610,0	16	14	96140,0	17

6	63230,4	3	15	40630,3	6
7	26610,1	10	**16**	**85110,0**	15
8	22910,0	14	17	49800,1	12
9	125460,	2	18	43500,0	18

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لعام 2014.

3-2-3- روابط الجذب الخلفية المباشرة لعام 2014 :

من الجدول أدناه نجد أن جميع القيم متدنية، تراوحت ما بين 0,43921 وبين 0,06449 دج، وهذا يدل على ضعف التشابك الخلفي المباشر. حيث احتلت السياحة المرتبة التاسعة.

جدول (8) : روابط الجذب الخلفية المباشرة في الاقتصاد الجزائري لعام 2014

القطاع	الروابط الخلفية المباشرة	الترتيب	القطاع	الروابط الخلفية المباشرة	الترتيب
1	14500,1	15	10	92130,4	1
2	07510,3	6	11	2320,3	4
3	71500,3	7	12	14660,2	8
4	89920,4	3	13	28330,1	12
5	07500,2	10	14	04110,1	14
6	07770,0	17	15	32520,3	5
7	504180,	11	**16**	**20730,2**	9
8	64130,4	2	17	44960,0	18
9	01900,1	16	18	13420,1	13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لعام 2014.

3-3- الأهمية النسبية لمدخلات قطاع السياحة:

يتبيّن من الجدول أدناه أن صناعة الأغذية تمثل30.04% من جملة مدخلات السياحة وتحتل بذلك المرتبة الأولى، وبآتي في المرتبة الثانية قطاع الزراعة بـ24.67%، وقطاع خدمات تموين الشركات وقطاع النقل والتجارة في المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي حيث تمثل مدخلات هذه قطاعات الأربع حوالي % 80 من جملة مدخلات السياحة لعام 2014

جدول (9): الأهمية النسبية للقطاعات المغذية لقطاع الفنادق والمطاعم.

القطاعات	%المؤشر *
صناعة الأغذية الزراعية	30.04
زراعة، الغابات، الصيد	24,67
خدمات تموين الشركات	20.12
النقل والمواصلات والتجارة	11.77
مياه و طاقة	7.55
الحديد والصلب والكهرباء	5.67
بناء وأشغال عمومية	5.02
خشب ،ورق ،فلين	3.01

النفط و الغاز	1.04
قطاعات اخرى	2.09

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لعام 2014.

***: الأهمية النسبية = المدخلات من كل قطاع كنسبة من إجمالي مدخلات الزراعة**

ويمكن استخدام **مؤشرين هما:** احتياجات السياحة كنسبة من الطلب الوسيط، وكنسبة من إجمالي الإنتاج من القطاعات، لمعرفة مدى احتياج السياحة في إنتاج القطاعات الأخرى؟.

جدول (10): معدلات استيعاب طلب الفنادق والمطاعم في القطاعات الأخرى.

القطاعات	طلب قطاع الزراعة كنسبة من الطلب الوسيط للقطاع**	طلب قطاع الزراعة كنسبة من الإنتاج الكـلي للقطاع**
صناعة الأغذية الزراعية	**6,6**	0.92
زراعة، الغابات، الصيد	**2.33**	0.71
خدمات تموين الشركات	**3.02**	0.41
النقل والمواصلات والتجارة	**4.01**	1.22
الحديد والصلب والكهرباء	**0.88**	0.13
بناء وأشغال عمومية	**5.33**	0.34
خشب ،ورق ،فلين	**0.95**	0.53
النفط والغاز	**0.11**	0.08

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لعام 2014.

****معدل الاستيعاب = إنتاج قطاع ما المستخدم في قطاع الزراعة / إجمالي الطلب الوسيط لهذا القطاع أو إجمالي إنتاج القطاع.**

نلاحظ من الجدول أعلاه، هناك خمسة قطاعات في الاقتصاد الوطني تتأثر بدرجة أو بأخرى بالطلب من جانب السياحة باستخدام المؤشر الأول، ومنها: صناعة الأغذية الزراعية والزراعة وخدمات تموين الشركات والنقل والمواصلات والتجارة و البناء وأشغال عمومية. كما نلاحظ أيضا على هذه القطاعات هو انخفاض نسبة المؤشر الثاني ويعود هذا إلى كبر حجم الطلب النهائي لهذه القطاعات وهذا ما يحد من أثر قطاع السياحة على هذه القطاعات.

الخـــــاتمة:

ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- رغم ما شهده قطاع السياحة من إصلاحات تنموية تبقى السياحة بعيدة المنال عن الأهداف المخطط لها.
- لا يمكن اعتبار القطاع السياحي بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

ووفقا لاستراتيجية النمو غير المتوازن، فإنه **لا يمكن اعتبار قطاع السياحة قطاعا قائدا للتنمية (وهذا ما ينفي صحة الفرضية)**، لكنه يبقى من القطاعات الواعدة التي تساهم في التنمية نظرا للتشابكات الواسعة له مع بقية القطاعات الأخرى.

هذه الوضعية تستدعي إعادة التفكير في قطاع السياحة، خصوصا وأن الجزائر تتوفر على العديد من الإمكانيات الطبيعية والجغرافية التي تجعلها وجهة سياحية رائدة، وذلك من خلال استراتيجية تنموية فعالة تسمح للجزائر بأخذ مكانها في سوق السياحة العالمية.

مقترحات البحث:

لعل ما يمكن اقتراحه **للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري** ليكون **قائدا للتنمية وبديلا استراتيجيا للنفط:**

- ضرورة إحداث **تنمية سياحية مستدامة** ببعدها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والاهتمام بكل مدخلات ومخرجات هذا القطاع، ذلك لأن الجزائر لم تحظ بعد بالمكانة السياحية التي تستحقها في ضوء ما يتوفر لها من عوامل جذب سياحي وتوافر الموارد السياحية فيها.
- **تأهيل بقية قطاعات الاقتصاد** لاسيما **قطاع الخدمات** كالنقل والاتصالات والبنوك، بالإضافة لقطاع البناء والأشغال، والتي تعتبر منتجاتهم كمدخلات للنشاط السياحي، الشيء الذي يوثق الترابط والتداخل

الهوامـــــش:

1- محمد وزاني ، السياحة المستدامة وواقعها وتحديا بالنسبة للجزائر، دراسة حالة القطاع السياحي لولاية سعيدة حمام ربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص تسويق الخدمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2010 ، ص115.

2- صالحي صالح تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن ، الملتقى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014 ، جامعة سطيف1 2013/03/12/11.

3 - Elies Furio-Blasco,Du Developpement Economique aux developpement De La Connaissonce une etude Comparative des auvrages de ALBERT O, HIRSCHMAN, L'harmatton.2002 ;P39.

4 - Ibid , P38.

5- عبد المؤمن العلبي، (1980): تحليل المدخلات والمخرجات، المعهد العربي للتخطيط: الكويت، ص 61.

6-Wassili Liontieff اقتصادي أمريكي ذو أصل سوفياتي , ولد في ألمانيا سنة 1905 م ,تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد , من : خلال عمله في تحليل المدخلات – المخرجات , و توفي سنة 1999 م.

7- بن ذديب رشيد،"الاقتصاد الرياضي محاضرات وتمارين محلولة، د م ج، الجزائر،2011 ، ص264 .

8- لمزيد من الشرح حول النموذج الرياضي لجدول التشابك بين الفروع الإنتاجية أنظر :

- عصام عزيز شريف، تحليل المدخلات-المخرجات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1983 ، ص ص40 -44.

- W. LEONTIEF, the structure 1919-1939, ed. OXFORD Univer-press, NEWYORK, 1953, pp 36-37 et 144.

9 -ONS, le tableau Entrées-sorties (1994): collections statistiques 1989 N° 63, p 3.

10- للمزيد انظر: - Mohamed Dewidar, les schemas de reproduction et la methodologies de la planification socialiste, SNED, 1978,p 300.

11-MILLER.R.E& P.D.BLAIR.1965."Input-Output Analysis",Prentice Hall,New Jersey p101.

12-K.MATALLAH.J.L.R.PROOPS, 'A Multiplier and Linkage Analysis'.Economic Systems Research. Vol.4.N03.1992 .P.259.

13- K.MATALLAH.J.L.R.PROOPS, Op Cit .P.259.

14-MILLER.R.E.&P.D.BLAIR(1985),'Input-Output Analysis'Prentice Hall,New Jensey ;p.107

15 - ONS, le tableau Entrées-sorties 2014, collections statistiques .2017

16- ONS, le tableau Entrées-sorties 1989, collections statistiques N° 63, 1994, p 12

17-علي مجيد الحمادي، دراسة تطبيقية لروابط الجذب الامامية والخلفية في الاقتصاد العراقي لقطاع الصناعة التحويلية مجلة ابحاث اليرموك،ع3، 1994.

18 -علي مجيد الحمادي، المرجع السابق ص 169.

19- K.MATALLAH. " A Multiplier and Linkage Analysis' : Case of Algeria.العدد الأول 287 "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا س

20-MILLER.R.E&P.D.BLAIR."Input-Output Analysis",Prentice Hall,New Jersey,p.107

21-J.L.R.PROOPS,"Input-Outputlinear methods",University of Keele, Economics and Management Science.UK.p37

22- نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية في الجزائر ، المؤتمر العالمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف 07/ 08 /4/ 2008 ، ص05 .

23 -Humbert. M, Univ A. THOMAS NAMUR, concurrence et hiérarchie industrielle, revue économique industrielle, Belgique, 1978.